الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢١
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

الرئيس: السيد ري كوون تشونغ (جمهورية كوريا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (تابع)

(أ) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

(ب) الأعمال التجارية والتنمية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/52/SR.21
2 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

نظرا لغياب السيد دي روخاس (فنزويلا)، تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس، السيد ري كوون تشونغ (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩٦ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (تابع) (A/52/139، A/52/284، A/52/347، A/52/447-S/1997/775، A/52/460)

(أ) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع) (A/52/480)

(ب) الأعمال التجارية والتنمية (تابع) (A/52/413، A/52/428)

١ - السيد أولارتي (كولومبيا): قال إن وجود قطاع عام قوي أمر ضروري لكي يتسنى للبلدان النامية الاستفادة من الفرص التي يتيحها تحرير التجارة العالمية وعولمة النظام المالي. وعلى الحكومات أن تهيئ بيئة تمكينية، وذلك بتنفيذها، في جملة أمور، سياسات مستقرة في مجال النقد والمالية وتحويل العملة، وتدابير ترمي إلى تحسين توزيع الدخل وإلغاء القيود المفروضة على رأس المال الأجنبي. ويجب أن يكون مباشرو المشاريع الحرة في البلدان النامية على استعداد للمشاركة في اقتصاد عالمي متكامل يتطلب كفاءة وقدرة على المنافسة وإنتاجية وأرباحا مرتفعة.

٢ - وأضاف قائلا إن عملية التحول إلى القطاع الخاص التي تنفذها حكومات البلدان النامية تدريجيا تحتاج إلى رأس مال أجنبي خاص في شكل قروض خارجية للقطاع الخاص أو استثمار أجنبي مباشر. والحل المثالي هو أن يكمل رأس المال الأجنبي الخاص رأس المال الوطني الخاص؛ ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن يكون مباشرو المشاريع الحرة في البلدان النامية مستعدين للدخول في شراكات استراتيجية مع نظرائهم الأجانب لبدء مشاريع جديدة. ويجب ألا يغيب عن بال البلدان النامية أن مستثمري القطاع الخاص لا يرغبون إلا المشاريع الجذابة ماليا ومن المستبعد، بالتالي، أن يستثمروا في المشاريع الاجتماعية. ويتوقع أن يواجه مباشرو المشاريع الحرة في البلدان النامية منافسة قوية من نظرائهم الأجانب في القطاعات المالية والزراعية والصناعية والتجارية. ومن الأهمية بمكان، بالتالي، أن تتخذ الخطوات والتدابير الوقائية الضرورية لضمان نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من أجل العمليات الصناعية والتنظيم الإداري والمالي والتجاري وغير ذلك.

٣ - وخلص إلى القول إنه في حين أن تحرير التجارة الدولية وإلغاء القيود المفروضة عليها وعولمة النظام المالي تؤدي إلى ازدهار الاقتصاد العالمي، فإنها تؤدي أيضا إلى زيادة البطالة في البلدان النامية واتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

٤ - السيدة دجاتميكو - سنغيه (إندونيسيا): أعربت عن قلق وفدها للتأخر في إصدار الوثائق المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال، وقالت إن هذا التأخر يؤدي إلى اضطراب برنامج عمل اللجنة المخطط بعناية.

٥ - وأضافت قائلة إن وفدها يعلق أهمية كبرى على التنمية الصناعية لأفريقيا، ولا سيما في سياق العولمة. وهو يتفق مع التحليل الوارد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢) (A/52/480، الفقرة ٥). إن ضعف الأداء الاقتصادي إجمالا في أفريقيا يعزى بصورة أساسية إلى ضعف الأداء الصناعي. إن الموارد التقليدية في أفريقيا التي تعطيها ميزة نسبية - وهي وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض تكلفة اليد العاملة - لم تعد كافية لضمان القدرة على المنافسة؛ فقد أصبحت القدرتان الصناعية والتكنولوجية تعتبران ، أكثر فأكثر، العاملين الحاسمين في تحقيق النمو. وفي هذا السياق، يؤيد وفدها العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وتحالف تصنيع أفريقيا، إذ يساعد كل منها على تعزيز قدرة أفريقيا على المنافسة في القطاع الصناعي. واستهلال هذا التحالف أمر مشجع بوجه خاص نظرا لدور القطاع الخاص الحاسم في إنعاش الاقتصاد وتعزيز القدرة على المنافسة؛ وهو يستحق كل التأييد. وبما أن الطفرة السريعة في العولمة أخذت تزيد من صعوبة مهمة التصنيع فإنه ينبغي تكييف البرامج والمشاريع الجاري تنفيذها في إطار عقد التنمية الصناعية الثاني مع السياق الجديد للتكامل العالمي في التجارة والاستثمار والتكنولوجيا.

٦ - وأكدت مجددا تأييد وفدها القوي لليونيدو التي ما زالت ، على حد قولها، تؤدي دورا حاسما في تصنيع البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا؛ وشددت على ضرورة زيادة تعزيز هذا الدور. وأعربت عن ترحيب وفدها أيضا بعملية الإصلاح الناجحة التي تنفذها اليونيدو؛ وقالت إن اليونيدو مصدر للمعلومات عظيم الفائدة يمكنه تزويد البلدان النامية بتحليل نزيه ومستقل للمسائل العالمية والاقليمية والوطنية والقطاعية. وأشادت بوجه خاص بدور اليونيدو كمنتدى للسياسات وبالدعم الذي تقدمه من أجل بناء المؤسسات وغير ذلك من أشكال التعاون التقني والمساعدة في مجال التصنيع. وقالت إن عملية التصنيع تبني المهارات التكنولوجية والقدرات الوطنية التي لا بد منها لتنمية أفريقيا في القرن الحادي والعشرين.

٧ - السيد يوشينو (اليابان): رحب بتقرير الأمين العام عن مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة (A/52/428)، ولكنه قال إن وفده كان يفضل أن يرى هذا التقرير متضمنا تحليلا مستفيضا بقدر أكبر. إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا حيويا في عملية التنمية في الاقتصادات النامية، فهي توفر الوظائف وتعزز الصناعات المساندة في الاقتصادات النامية وتسهم في النمو الاقتصادي الإجمالي. وتساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذا ما كانت متينة الأسس، في ضمان قدرة صادرات البلد على المنافسة. وهذا أمر هام بوجه خاص في الاقتصادات النامية حيث السوق المحلية ليست كبيرة. وهي تكفل أيضا استغلال وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا الواردة من البلدان الصناعية استغلالا وتوزيعا صحيحين في الاقتصاد المحلي.

٨ - وأضاف قائلا إن على المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تعزز كفاءتها من خلال تحسين تقنيات المحاسبة التجارية وإدارة الإنتاج والتسويق. ويتعين في الوقت نفسه على حكومات البلدان النامية أن تهيئ بيئة مواتية لأنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد يجب تركيز الاهتمام على تنمية الموارد البشرية، بما فيها التدريب على الوظائف وتنمية المهارات؛ والآليات الائتمانية؛ وإنشاء الإطار القانوني الضروري بما في ذلك الآليات القانونية؛ وتهيئة بيئة سليمة للاقتصاد الكلي؛ وتعزيز البحوث الأساسية. وستواصل اليابان، التي درجت على التشديد في سياستها التعاونية الإنمائية على بناء الهياكل الأساسية، دعمها لمبادرات حكومات البلدان النامية في هذا المجال من خلال برنامجها للتعاون الإنمائي الثنائي، ولا سيما من خلال آليتها للقروض ذات الخطوتين والمساهمات التي تقدمها إلى الوكالات المتعددة الأطراف.

٩ - وأردف قائلا إن نجاح مصرف غرامين في بنغلاديش أثبت فائدة الائتمانات الصغيرة. وبما أن المشاريع الصغرى تنبع بوجه عام من القطاع غير الرسمي وتكون أحيانا كثيرة وسيلة للنساء أو غيرهن من الأشخاص المحرومين لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، فقد أصبحت الائتمانات الصغيرة أداة متزايدة الفائدة في القضاء على الفقر. وتقوم اليابان، بوصفها عضوا جديدا في الفريق الاستشاري لمساعدة أفقر الفقراء، بدعم أعمال الوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة. وهي تقدم المساعدة التقنية أيضا إلى مؤسسات التمويل المحدود في البلدان النامية من خلال إرسال المتطوعين اليابانيين للتعاون فيما وراء البحار.

١٠ - واستطرد قائلا إن وفده يؤمن بقوة بأنه يجب أن تبذل اليونيدو جهدا لم يسبق له مثيل للتشديد على التنمية الصناعية في أفريقيا، لاسيما وأنها الوكالة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة المضطلعة بمهمة تخطيط وتنفيذ عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا. وقد دعمت اليابان أنشطة اليونيدو في ذلك المجال، ولا سيما أنشطتها في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات. وقد دعت حكومته اليونيدو إلى تطويع أنشطتها للاستراتيجية الإنمائية الجديدة. وينبغي زيادة التركيز على الميزة النسبية لهذه المنظمة من خلال تعزيز أنشطة القطاع الخاص في التجارة والاستثمار.

١١ - وقال في ختام حديثه، إن وفده مستعد للتعاون فعليا مع المدير العام الجديد في تنفيذ عملية إصلاح اليونيدو. ويأمل أن تسفر هذه العملية عن تخصص اليونيدو في أنشطة معينة، كالتوجيه في السياسات، وأن تزداد كفاءة أنشطتها البرنامجية وإدارتها التنظيمية.

١٢ - السيد يوي - تيك كيم (جمهورية كوريا): رحب بالجهود التي تبذلها اليونيدو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تنفيذ برامج عقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)، ودعا إلى تعزيز دور اليونيدو في ترويج التنمية الصناعية في البلدان النامية.

١٣ - وقال إن تراكم رؤوس الأموال هو عامل رئيسي في النمو الاقتصادي. ولئن كانت المدخرات المحلية توفر الجانب الأعظم من الموارد الإنمائية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي بوجه عام إلى استغلال

الموارد بمزيد من الكفاءة وإلى زيادة الإنتاجية، وذلك من خلال نقل التكنولوجيا وإتاحة فرص يذكر منها إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية وإقامة روابط مع الشبكات الدولية. ويؤكد وفده في هذا السياق على أهمية جهود أقل البلدان نموا لتهيئة البيئة التمكينية للاستثمار الأجنبي المباشر، ويحث منظومة الأمم المتحدة على تعزيز دعمها لبناء قدرات تلك البلدان في هذا المجال. وقامت حكومته في عام ١٩٩٥، في محاولة للمساعدة على بناء القدرات، برعاية حلقة عمل مشتركة مع اليونيدو ركزت على خبرة جمهورية كوريا ومدى انطباقها على البلدان الأفريقية. ورعت في أوائل عام ١٩٩٧، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، دورة تخصصية قطاعية للتنمية الصناعية في أفريقيا.

١٤ - وأبدى ترحيب وفده بالتقرير الشامل للأمين العام عن مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة (A/52/428) وتأييده للتوصية الداعية إلى تشجيع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على دعم مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص وإلغاء الاحتكار والقيود (الفقرة ٧٢). واستدرك قائلا إنه لما كان القطاع الخاص ضعيفا في معظم البلدان النامية، فإنه ينبغي للحكومات أن توفر المساعدة في مجالات التمويل، والبحث والتطوير، والتكنولوجيات الجديدة، والهياكل الأساسية العمرانية. وقد أثبتت خبرة بلده في مجال التنمية أن وجود شراكة متينة بين القطاعين العام والخاص أمر فعال للغاية.

١٥ - وأردف قائلا إن وفده يعتقد أيضا أن وجود برنامج للائتمانات الصغيرة، ولا سيما برنامج يستهدف تحقيق الأهداف المقترنة بنوع الجنس، أمر يساعد في التخفيف من وطأة الفقر وتطبيق الاقتصادات السوقية في أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومن هذا المنطلق، رعت حكومته في عام ١٩٩٦ مؤتمرا دوليا معنيا بإنعاش الاستثمار الخاص في أفريقيا وبتنمية القدرة القيادية لدى الجنسين. وتزمع تنظيم اجتماعات لأفرقة من الخبراء تتناول موضوع توفير الائتمانات الصغيرة لتنمية المشاريع في أفريقيا، بالتعاون مع مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا. وختم حديثة قائلا إنه يود إعادة تأكيد استعداد جمهورية كوريا لإطلاع البلدان النامية على الدروس المستفادة من خبرتها الإنمائية الخاصة.

١٦ - السيد تاناسيسكو (رومانيا): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن الأعمال التجارية والتنمية. وقال إن عملية العولمة ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتزايد الأهمية في التنمية الاقتصادية أمران متصلان اتصالا وثيقا. وفي حين أن العولمة هي ظاهرة على صعيد الاقتصاد الكلي فإن أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتسم بطابع الاقتصاد الجزئي.

١٧ - وأضاف قائلا إن قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع الاتجاهات السوقية، وفعالية أنشطتها، وارتفاع درجة تخصصها، تجعل منها عوامل على النمو. وقد أصبحت هذه المشاريع، من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن، أهم شركاء الشركات عبر الوطنية التي أصبحت إلى جانب الحكومات، المروجة الرئيسية لهذه المشاريع. وكلما ازدادت مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي،

هيأت الحكومات المناخ المواتي لأنشطتها على المستوى الوطني ووفرت لها الحوافز السياسية والمالية. وقد تساعد هذه المشاريع في الأجل الطويل على تغيير طرق تنفيذ الأنشطة الاستثمارية والائتمانية والمصرفية والبحثية وغيرها من الأنشطة.

١٨ - وأردف قائلا إن خبرة رومانيا في تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة اتسمت بأنواع الصعوبات المشار إليها في تقرير الأمين العام. وأصبح يعزى الآن إلى القطاع الخاص في رومانيا قرابة نصف الناتج المحلي الإجمالي. وقد ركزت الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٩٠ على تحويل ملكية المشاريع الكبيرة إلى القطاع الخاص ودعم المبادرات الفردية لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة. وأصبح المستثمرون الرومانيون والأجانب يتمتعون بفضل آخر تعديل لقانون الاستثمار لعام ١٩٩١ بشروط مواتية لأنشطتهم. ومن الصعوبات التي واجهتها رومانيا في عملية التحول إلى القطاع الخاص محدودية فرص الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالسوق، والعقبات التي تضعها المصارف في طريقها وتكون في بعض الأحيان ذاتية الطابع، والافتقار إلى عدد كاف من الموظفين الإداريين وصانعي القرار.

١٩ - واستطرد قائلا إن رومانيا تلقت دعما متواصلا من منظومة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن المشاريع الناجحة التي نفذتها رومانيا إنشاؤها في عام ١٩٩١، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المركز الوطني لتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي السنوات الست الماضية، ساعد هذا المركز في تدريب الموظفين ووفر مشورة الخبراء في مسائل تحليل الأسواق، والعلاقات مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأخرى، والأنشطة الاستثمارية. وإذ يدرك وفده أن مشاكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مألوفة لدى جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإنه يؤيد فكرة تحويل المركز في بوخارست إلى مشروع دون إقليمي يقوم، في جملة أمور، بتعزيز الروابط المباشرة فيما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان المستفيدة من مساعدته.

٢٠ - السيد أبدال (ماليزيا): قال إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي عنصر أساسي في سياسة حكومته للتركيز على الإنتاجية أكثر من النمو الناجم عن الاستثمار. ويعزى إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا ما يزيد على ٨٤ في المائة من كل أنشطة الصناعة التحويلية. وقد أثبتت الخبرة في العديد من البلدان أن باستطاعة هذه المشاريع أن تخفف من وطأة الكساد وتساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٢١ - وأضاف قائلا إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبة في الأخذ بتكنولوجيات متقدمة وتوظيف عمال مهرة وزيادة قدرتها الإنتاجية. وكثيرا ما لا تتمكن، بسبب عجزها عن توسيع أسواقها، من الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير التي تستمد من الإنتاج على نطاق واسع. وقامت حكومته، إدراكا منها لتلك المشاكل، باتخاذ تدابير لتنمية هذه المشاريع: إذ أنشأت إطارا للسياسات، وآلية تمويلية، ووزارة لتنمية قدرات مباشري الأعمال الحرة، وشركة إنمائية خاصة لهذه المشاريع؛ كما عملت على تحسين تقنيات التسويق، وتطوير التكنولوجيا، وإجراءات الحيازة. وتهدف هذه التدابير إلى ترويج نمو الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا وتعزيز تقديم الخدمات التقنية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢٢ - وأردف قائلا إن التكنولوجيا والتمويل أمران متساويان في الأهمية. ففي البلدان التي زاد فيها الدعم المالي على الدعم التقني، لا تزال هذه المشاريع معتمدة على الحوافز المالية وعاجزة عن المنافسة في السوق العالمية. وأنشأت ماليزيا برامج لتنمية أنشطة الباعة المتجولين وتوجيهها محليا من أجل مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الأداء في الأسواق من خلال إقامة روابط وثيقة مع الشركات الكبيرة والمتعددة الجنسيات.

٢٣ - وقال إن وفده يتفق مع الأمين العام بشأن ضرورة إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص. ويجب أن توفر الحكومات الإطار التنظيمي اللازم لتنمية القطاع الخاص. وساعدت سياسات ماليزيا الموحدة ومبادرة التحول إلى القطاع الخاص على تعزيز التعاون بين هذين القطاعين. وقد أفرج تحويل ملكية بعض الأنشطة، ولا سيما المنافع والهياكل الأساسية، عن موارد الحكومة لصالح مجالات أخرى لا يرغبها القطاع الخاص. واتخذت ماليزيا في الوقت نفسه خطوات لحماية اقتصادها من أوجه التجاوز المقترنة بالتحول إلى القطاع الخاص.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠